الأنباء
الاحد 16 فبراير 2014

أوباما يدرس مزيداً من الخطوات للضغط على النظام

انتهاء الجولة الثانية من «جنيف 2» بجلسة متشددة ومتوترة والإبراهيمي يعتذر للشعب السوري عن الفشل في إحراز تقدم

الأخضر الابراهيمي معلنا انتهاء الجولة الثانية من مؤتمر "جنيف 2 أمس (ا.ب)

عواصم ـ وكالات: سواء قيل إن مفاوضات الجولة الثانية من مؤتمر «جنيف 2» فشلت، أو قيل إنها وصلت إلى طريق مسدود، لن يغير ذلك من حقيقة أنها انتهت أمس دون أن تحقق أي تقدم، بعد جلسة لم تستغرق أكثر من نصف ساعة جمعت بين وفدي النظام السوري والمعارضة بحضور الوسيط الأممي الأخضر الإبراهيمي.

أضف إلى ذلك أنه لم يتم الاتفاق على موعد جديد للمفاوضات المقبلة حسبما أعلن الإبراهيمي نفسه في مؤتمر صحافي أعلن فيه اعتذاره للشعب السوري عن عدم تحقيق أي تقدم.

وقال الوسيط الدولي «أعتذر من الشعب السوري لعدم التمكن من تحقيق شيء خلال المفاوضات».

وأضاف أن «وفد الحكومة السورية يعتبر أن القضاء على الإرهاب هو الأهم والمعارضة تصر على بحث هيئة الحكم الانتقالي».

وكان من المتوقع ان تنتهي أمس الجولة الثانية من المفاوضات، وان يحدد الابراهيمي بالتوافق مع الوفدين موعدا لاجتماع جديد.

وبعد رفض وفد الحكومة السورية جدول الاعمال قرر الابراهيمي ان يعود كل طرف الى دياره من دون تحديد موعد جديد، لاعطاء الوقت للجميع للتفكير.

وقال الابراهيمي «ان الحكومة تعتبر ان اهم مسألة هي الارهاب في حين ترى المعارضة ان الاهم هو سلطة الحكومة الانتقالية (...) اقترحنا ان نتحدث في اليوم الاول عن العنف ومحاربة الارهاب وفي الثاني عن السلطة الحكومية، مع العلم ان يوما واحدا غير كاف للتطرق الى كل موضوع».

واضاف «للاسف رفضت الحكومة، ما اثار الشك لدى المعارضة بانهم لا يريدون التطرق اطلاقا الى السلطة الحكومية الانتقالية».

الخلاف على أولوية مكافحة الارهاب والهيئة الانتقالية يحول دون تحديد موعد للجولة الثالثة من المفاوضات

واضاف «آمل في ان تدفع فترة التأمل الحكومة خصوصا الى طمأنة الجانب الآخر انه عندما يتم التحدث عن تطبيق اعلان جنيف ان يفهموا ان على السلطة الحكومية الانتقالية ان تمارس كل السلطات التنفيذية. بالتأكيد محاربة الارهاب امر لا غنى عنه».

وبعد انتهاء الجلسة، تبادل الطرفان الاتهامات بالمسؤولية عن تعطيل هذه الجولة من المفاوضات.

ونقلت «رويترز» عن عضو وفد المعارضة السورية أحمد الجكل أمس أنه لم يتم الاتفاق على موعد الجولة الثالثة، وقال إن الجلسة الأخيرة كانت قصيرة وشابها التوتر وهيمنت عليها خلافات بشأن كيفية التعامل مع العنف والانتقال السياسي.

وأضاف الجكل في تصريح آخر لوكالة الأنباء الألمانية «ان وفد النظام بات يشعر جديا بأنه مهدد كسلطة قائمة لأنه يعرف أن استمراريته في المفاوضات تعني تسليم السلطة لممثلين عن الشعب السوري وان احتكار السلطة من قبل عائلة الأسد لم يعد أمرا مقبولا تحت أي ظرف».

من جهته، اعتبر الناطق باسم وفد المعارضة السورية في جنيف لؤي صافي أن جولة ثالثة من المفاوضات مع الحكومة السورية من دون حديث عن انتقال سياسي ستكون «مضيعة للوقت»، وقال إن «النظام ليس جديا، لم نأت لمناقشة بيان جنيف بل لتطبيقه».

وكانت واشنطن رفضت اعتبار أن هذه الجولة من المفاوضات فشلت، ودعت وكيلة وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية ويندي شيرمان النظام السوري إلى أخذ المفاوضات بجدية أكبر، كما يفعل الائتلاف الوطني المعارض، معتبرة أن مفاوضات جنيف 2 حول سورية لم تفشل بعد لكنها تمر بأوقات صعبة.

ولتلافي هذا الفشل، أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما، أن بلاده تدرس بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها للضغط على نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

وقال خلال استقباله الملك الأردني عبدالله الثاني: لا نتوقع حل ذلك في الأمد القريب لذلك ستكون هناك خطوات فورية علينا اتخاذها لمساعدة الوضع الإنساني هناك، وأضاف: ستكون هناك خطوات مرحلية يمكننا اتخاذها لممارسة مزيد من الضغط على نظام الأسد.

واعتبر أنه يتعين الاستمرار في البحث حول كيفية إجراء تغيير في سورية يقوم على أساس وضع حد لأعمال القتل واحترام كل الجماعات.

تأجيل محاكمة 12 من قيادات الجماعة إلى الغد

سجن 13 من «الإخوان» لعامين بينهم 7 من حراس الشاطر لإدانتهم بالاعتداء على صحافيين

مصريون ينظرون إلى صور وزير الدفاع عبدالفتاح السيسي الداعمة لترشحه للرئاسة في الإسكندرية أمس الأول (أ.ف.ب)

القاهرة ـ د.ب.أ ـ يو.بي.آي: قضت محكمة مصرية امس على 13 شخصا منتمين لتنظيم الإخوان المسلمين بالسجن لمدة عامين لإدانتهم بالاعتداء على صحافيين ونشطاء سياسيين.

وحكمت محكمة جنح المقطم برئاسة المستشار محمد حافظ بالسجن لمدة عامين على 13 متهما بينهم 7 من حراس خيرت الشاطر، نائب المرشد العام لتنظيم الإخوان المسلمين، لإدانتهم بالاعتداء على صحافيين وإعلاميين ونشطاء سياسيين أمام المقر المركزي للتنظيم بمنطقة المقطم في القاهرة والمعروفة إعلاميا بـ «أحداث جمعة رد الكرامة».

وتعود وقائع القضية إلى يونيو 2013 حينما قام عدد من الأشخاص بمنع صحافيين ونشطاء سياسيين من الاقتراب من مقر تنظيم الإخوان، وقاموا بالاعتداء عليهم، فتم توقيف المتهمين وعددهم 18 شخصا ونقلهم إلى نيابة المقطم التي وجهت لهم تهمة الاعتداء على متظاهرين وحيازة أسلحة غير مرخصة.

ولاحقا تم تحويل أوراق 5 آخرين من المتهمين إلى «محكمة الطفل» لعدم بلوغهم عمر الـ 18.

الى ذلك، قررت محكمة مصرية تأجيل ثالثة جلسات محاكمة 48 متهما، بينهم 12 من قيادات جماعة الإخوان المسلمين وذلك في قضية التحريض على العنف وقطع الطريق السريع بين قليوب والعاصمة المصرية إلى الغد.

وطالبت محكمة جنايات شبرا الخيمة المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة برئاسة المستشار حسن فريد النيابة بإحضار شاشة لعرض الاسطوانات وإرفاق دفتر الاشارات اللاسلكية بتاريخ الواقعة بشرطة القليوبية.

ويحاكم في تلك القضية عدد من قيادات جماعة الاخوان المسلمين من بينهم محمد بديع المرشد العام للجماعة وعصام العريان ومحمد البلتاجي وصفوت حجازي ومحسن راضي وباسم عودة وأسامة ياسين وعبدالرحمن البر وعبدالله بركات، بالإضافة الى آخرين من القيادات في قضية أحداث قطع الطريق الزراعي بقليوب.

يواجه المتهمون في القضية تهما بـ «التحريض على أحداث العنف وقطع الطريق الزراعي السريع بمدينة قليوب بمحافظة القليوبية (شمال القاهرة)، والتي راح ضحيتها قتيلان، وإصابة 35 آخرين خلال مقاومة المتهمين لقوات الشرطة وإطلاق الأعيرة النارية صوب المواطنين لإرهابهم»، بحسب لائحة الاتهام.

ووجهت النيابة لهم اتهامات بـ «الانضمام لجماعة محظورة (في إشارة إلى جماعة الإخوان المسلمين) وقطع المواصلات العامة وتعطيل حركة المرور وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة والتحريض على العنف عبر إرسال مجموعات من أنصار الإخوان لإثارة الفوضى والذعر وقطع الطريق الزراعي السريع لإصابة حركة المرور بالقاهرة الكبرى بالشلل التام».

التلفزيون المصري يبث محاكمة مرسي وقيادات الإخوان في قضية التخابر اليوم

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد المستشار شعبان الشامي رئيس محكمة جنايات القاهرة أن أولى جلسات محاكمة المتهمين في وقائع التخابر، والمتهم فيها الرئيس المعزول محمد مرسي و35 متهما من قيادات وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين سيتم بث وقائعها من خلال التلفزيون المصري وحده دون غيره من القنوات التلفزيونية الأخرى.

وأشار المستشار الشامي امس إلى أنه وافق على التصريح بدخول مندوبي التلفزيون المصري ومعداتهم وكاميراتهم إلى مقر قاعة المحكمة بأكاديمية الشرطة، لتصوير وقائع الجلسة التي ستعقد اليوم.

وأوضح رئيس المحكمة أنه على الرغم من تحقق شرط علانية الجلسة بحضور مندوبي الصحف ووسائل الإعلام المحلية والدولية المصرح لهم مسبقا بالدخول، فإنه وافق على بث وقائع المحاكمة تلفزيونيا حتى تتاح الفرصة للرأي العام بمتابعة مجريات ووقائع تلك القضية.

وتجري محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي وسائر المتهمين في القضية أمام قاضيهم الجنائي الطبيعي، وطبقا للإجراءات القانونية الاعتيادية المتبعة مع كل المتهمين في مثل هذا النوع من القضايا على قدم سواء، ودون أي إجراءات استثنائية.

جدير بالذكر أن الرئيس المعزول محمد مرسي وبقية المتهمين في القضية أسندت إليهم النيابة العامة ارتكاب جرائم التخابر مع منظمات وجهات أجنبية خارج البلاد، وإفشاء أسرار الأمن القومي، والتنسيق مع تنظيمات جهادية داخل مصر وخارجها، بغية الإعداد لعمليات إرهابية داخل الأراضي المصرية، والتدريب العسكري لتحقيق أغراض التنظيم الدولي للإخوان، وارتكاب أفعال تؤدي إلى المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامة أراضيها.

وتضم القضية 20 متهما محبوسا بصفة احتياطية على ذمة القضية، يتقدمهم محمد مرسي وكبار قيادات تنظيم الإخوان الإرهابي، على رأسهم المرشد العام للتنظيم محمد بديع وعدد من نوابه وأعضاء مكتب إرشاد التنظيم وكبار مستشاري الرئيس المعزول، علاوة على 16 متهما آخرين هاربين أمرت النيابة بسرعة إلقاء القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة محبوسين احتياطيا.

«الصليب الأحمر»: الهدنة في حمص المحاصرة لم تحسن الأوضاع الإنسانية

جنيف ـ رويترز: قال بيتر ماورير رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر أمس ان عملية اجلاء المدنيين من احياء حمص المحاصرة منذ نحو 600 يوم، لم تؤد الى أي تحسن اوسع نطاقا في دخول المساعدات الانسانية في سورية، حيث تقول الامم المتحدة انها لا تستطيع الوصول الى ما يصل الى ثلاثة ملايين شخص يحتاجون الى المساعدة.

وحمل ماورير الحكومة السورية والمعارضة مسؤولية عدم احترام المبادئ الأساسية لقانون المساعدات الانسانية الدولي رغم إجلاء سوريين محاصرين من مدينة حمص القديمة وفقا لاتفاق الحكومة السورية والامم المتحدة على هدنة لوقف اطلاق النار للسماح بخروج المدنيين المحاصرين وادخال المساعدات لمن تبقى.

وقال ماورير ان هناك مناطق اخرى كثيرة محاصرة الى جانب حمص يعيش فيها اكثر من مليون شخص في ظروف بالغة الصعوبة.

وأوضح في بيان «حاولت اللجنة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر العربي السوري مرارا العام الماضي دخول حمص والمناطق الاخرى المحاصرة لادخال مواد الاغاثة التي تشتد حاجة السكان اليها».

واضاف «المفاوضات التي أجرتها السلطات السورية وجماعات المعارضة لم تتمخض عن دخول جاد أو التزام صارم باحترام المبادئ الأساسية لقانون المساعدات الانسانية الدولي. هذا النموذج ظهر ثانية في حمص خلال الأسبوع الماضي».

وقال ان المبادئ الاساسية بسيطة وهي انه يتعين على طرفي الصراع توفير الاحتياجات الاساسية للسكان او السماح بعمل انساني محايد او بإجلاء السكان الذين يريدون المغادرة اذا دعت الحاجة.

وتابع ان اي شخص يريد البقاء يظل محميا بقانون المساعدات الانسانية الدولي ويجب الا يتعرض للهجوم.

واستطرد «لن يكون العمل الانساني مجديا وفعالا الا اذا كان مدعوما من الطرفين. هذا يعني توزيع معونات وعمليات اغاثة بشكل أكبر وليس لمرة واحدة فقط، وهذا يتطلب دخولا متكررا لمناطق متضررة من القتال».

شيخ الأزهر يحذّر من الانسياق وراء «دعاة جهنم»

القاهرة ـ أ.ش.أ: حذر د.أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، المصريين والمسلمين في جميع بقاع الأرض ممن وصفهم النبي ﷺ «دعاة جهنم»، مؤكدا في الوقت ذاته أن كل من يخطط للإرهابيين والتفجيريين ومن يدعمهم ويمدهم ماديا ومعنويا بكل الصور والأشكال هم شركاء في جرائم «القتل العمد المزدوج» النكراء، وسيلقون ربهم وأيديهم ملطخة بالدماء فهم قتلة مهما برروا وخدعونا بكلامهم.

واشار شيخ الازهر، في مقابلة خاصة مع التلفزيون المصري بثت امس الاول، إلى أن تنفيذ الجرائم الإرهابية والعمليات الانتحارية والتفجيرات بمصرنا الحبيبة موضوع الساعة ومصاب تفزع له نفوس المصريين، وقد ابتليت بلادنا بهذه «الفتنة» التي تسيء للمصريين والعرب والمسلمين.

وتابع الطيب: «يجب على منفذي الجرائم الإرهابية وعمليات التفجير أن يتقوا الله وأن يتوبوا إلى رشدهم ويعلموا أنهم مسؤولون عن أوطانهم وبلادهم والآمنين الذين يقتلون دون ذنب اقترفوه».

وأوضح شيخ الأزهر أن «الذي يفجر نفسه يرتكب جريمة مزدوجة، لأنه يقتل نفسه أولا قبل أن يقتل الآخرين، وتلك ظاهرة قتل عمد مزدوج، ونحن نعلم أن الإسلام يحرم تحريما قاطعا قتل النفس والانتحار، وكذلك قتل الآخرين، والقرآن الكريم هو الكتاب السماوي الوحيد الذي غلظ عقوبة القتل العمد لدرجة تقشعر منها الأبدان وأن لعنة الله عليهم».

وقال د.أحمد الطيب «إن من يخطط لهؤلاء التفجيريين ومن يدعمهم ويمدهم ماديا ومعنويا بجميع الصور والأشكال هم شركاء في جرائم القتل العمد المزدوج».

وأضاف: إن النبي ﷺ حذرنا من أن نستمع إلى بعض الدعاة والخطباء، ووصفهم، وقال فيهم انهم «دعاة على أبواب جهنم من أجابهم قذفوه فيها»، وهذا حتى يحذر المسلم الحق من الانسياق وراء أي داعية أو خطيب من دعاة جهنم.

د.أحمد الطيب

منظمة حظر الأسلحة الكيماوية تستبعد تدمير الترسانة السورية في المواعيد المحددة

امستردام ـ رويترز: قالت مصادر لـ «رويترز» أمس الأول إن النظام السوري تخلى عن 11٪ فقط من أسلحته الكيماوية، سلمها على 3 شحنات وإنه لن يتمكن على الأرجح من الالتزام بالمهلة التي حددتها الاتفاقية مع منظمة حظر الأسلحة الكيماوية لتسليم كامل ترسانته الكيماوية البالغة 1300 طن تقريبا، بحلول منتصف هذا العام.

لكن 3 مصادر في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تشرف على عملية التخلص من الأسلحة الكيماوية السورية مع الأمم المتحدة بموجب اتفاق روسي ـ أميركي قالت إن الحكومة السورية سلمت شحنة ثالثة هذا الأسبوع تحتوي على 54 طنا متريا من الهكسامين ـ وهي مادة خام تستخدم في صنع المتفجرات ـ مما يجعل إجمالي الكمية التي سلمتها حتى الآن أكبر من 140 طنا بقليل.

وقالت المصادر إن هذا يشتمل على نحو 5٪ فقط من أخطر المواد الكيماوية.

وقال أحد المصادر «فلنكن صادقين. لم يتم بعد تسليم أهم المواد باستثناء شحنة ضئيلة في البداية. وهذا يعني أن هناك تأخيرا شديدا في الالتزام بجدول المواعيد المقرر».

وأضاف «عليهم أن يسرعوا حتى نتمكن من الوفاء بالمهلة. كان يفترض أن نكون جاهزين (للبدء في عملية التدمير) منذ 10 أيام لكننا لم نبدأ».

وتنقضي مهلة أخرى في نهاية مارس وهي المهلة المقرر أن يتم فيها تدمير أخطر المواد الكيماوية بما فيها غاز السارين والخردل خارج البلاد.

وقال مصدر آخر يشارك في العملية «بدلا من أن نقول إنهم سلموا 11٪ يمكننا القول إنهم متخلفون بنسبة 89٪ عن جدول المواعيد المقرر».

ويحمل عدم الالتزام بمهلة الـ 30 من يونيو مضمونا سياسيا خطيرا إذ أن كلا من واشنطن وموسكو أعطى مصداقية كبيرة لعملية إزالة الأسلحة الكيماوية التي توسط فيها وزيرا الخارجية الأميركي جون كيري والروسي سيرغي لافروف.

وأرسلت الولايات المتحدة السفينة (كيب راي) المزودة بمعدات خاصة لتحييد المواد الكيماوية في البحر وتقول إنها تحتاج 90 يوما لتدمير نحو 500 طن متري من المواد الكيماوية الخطرة.

وسيكون على سورية لبلوغ ذلك الهدف أن ترسل عشرات الشحنات في الأسابيع المقبلة. وتقول المصادر إن ذلك يبدو أمرا غير مرجح. وقد تجنب الرئيس السوري بشار الأسد في موافقته على التخلي عن أسلحة الدمار الشامل خطر التعرض لضربات صاروخية تقودها الولايات المتحدة وهو احتمال ثار بعد هجوم بالغاز السام شهده ريف دمشق في 21 أغسطس الماضي وأودى بحياة مئات من النساء والأطفال. وقد عزا النظام تأخيره في تسليم المواد الكيماوية إلى الوضع الأمني. وطلبت حكومة الأسد تجهيز أكثر من 12 حاوية تستخدم في نقل المواد الكيماوية بطلاء معدني وأجهزة لتعديل الشفرات اللاسلكية ومعدات رصد المواد المتفجرة لضمان سلامة الشحنة.

وقالت الأمم المتحدة إنها تعتقد أن لدى سورية كل المعدات التي تحتاجها وإن عليها أن تسرع من العملية.

ومن المفترض نقل الأسلحة الكيماوية من نحو 10 مواقع في أماكن متفرقة من البلاد إلى ميناء اللاذقية الشمالي، حيث تشحن على سفن دنماركية ونرويجية.

وقالت المصادر ان من المتوقع وصول 5 حاويات مدرعة هذا الأسبوع و10 حاويات أخرى الشهر المقبل.

لكنها أشارت إلى ان الحاويات المدرعة تمثل عقبة لوجيستية جديدة في عملية دولية معقدة ومكلفة.

فالحاويات المدرعة التي تمولها الأمم المتحدة ثقيلة جدا بحيث ستحد من الشحنة الكيماوية التي يمكنها حملها.

ولابد من نقل الشحنة إلى حاويات أخرى عندما تغادر منطقة الحرب حتى يتسنى استخدام الحاويات المدرعة من جديد.